

حمى التيفوئيد وباء جديد يفضح تهميش الحكومة التونسية لجنوب البلاد

الأخرى، وأسهم في ظهور أوبئة جديدة. وكان قطاع الصحة قد تعرض أعقاب ظهور وباء كورونا لانتقادات حادة من قبل المواطنين لتدنّي الخدمات وغياب التجهيزات والكوادر الطبية المتخصصة خاصة في المناطق الداخلية المهمشة إضافة إلى اتهامات بالتقصير في رعاية أصحاب الأمراض الأخرى.

وعلى الرغم من النقص والانتقادات، يشير خبراء إلى أن الوزارة تبذل جهودا حثيثة في محاربة الأمراض. وأوضح سهيل العلوي، مستشار مكتب تونس لمنظمة الصحة العالمية، لـ "العرب" أن "التيفوئيد محل متابعة من قبل وزارة الصحة وتوسع جاهدة لتطويقها". واعتبر العلوي أن هذا الوباء يتطلب أساسا معالجة أزمة المياه في الجنوب، حيث أن استعمال المياه الملوثة وراء انتشاره، إضافة إلى "ضرورة الالتزام بالاحتياطات الصحية الأخرى".



إبراهيم غرغار
350 حالة إصابة
بحمى التيفوئيد في
تطاوين



سهيل العلوي
حمى التيفوئيد محل
متابعة من قبل وزارة
الصحة

ويستنتج نشطاء حقوقيون أن التدهور الصحي بمدن الجنوب ناجم أساسا عن غياب التنمية العدالة بين الجهات، حيث لم تنجح الحكومات المتعاقبة بعد ثورة يناير 2011 في الإيفاء بوعودها وتحقيق مطالب مشرعة وبسيطة في نظر سكان الجنوب أبرزها توفير وظائف والحق في التعليم والصحة.

ولا توجد في ولاية (محافظة) تطاوين التي تبعد نحو 550 كلم عن العاصمة تونس كليات للهندسة أو الطب مثل تلك المنتشرة في المدن الساحلية وفي العاصمة. وظلت المنطقة مهمشة حتى بعد ثورة يناير. وحسب رأي منصف خبير، المدير التنفيذي لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع تطاوين، فإن "عودة الأوبئة قد فضحت قصة تهميش طويلا تعاني منها المدن الداخلية، فيما اكتفت الحكومات على مدى سنوات بالفسطة السياسية".

وذكر منصف خبير لـ "العرب" أن "تطاوين كما بقية مدن الجنوب تعاني من غياب الدولة والتزاماتها أمام مواطنيها حتى بلغ ذلك حد اللامبالاة السياسية". وتجلسي هذا الغياب حسب خبير، في عدم القدرة على تحمل مسؤولية انتشار وباء جديد بهذه المنطقة وهو الحمى التيفية.

ولفت إلى أن أبناء الجهة يجهلون أسباب هذه الحمى وأسباب تفشيها بشكل سريع في ظل تضارب تصريحات بعض المسؤولين. وحسب خبير ما عمق المخاوف "هو التزام الهيكل المركزي والمعني الأساسي أي وزارة الصحة بالصمت، ودون تقديم أي توضيح لمواطنين لا ذنب لهم إلا أنهم يقطنون أقصى الصحاري".

وشكلت الأزمة الصحية فرصة للشارع لانتقاد الطبقة السياسية، التي نهكت في لعبة الصراع على السلطة، فيما لا تبدي اهتماما بالمشاكل الحقيقية للمواطن إلا حين يحل موعد استحقاق انتخابي جديد. ويشير خبير إلى أن "تطاوين بمثابة خزان انتخابي، تزدهر فيها تجارة الخطابات والوعود الجوفاء قبل الانتخابات ويغيب عنها التطبيق بعد الانتخابات، حتى أطلق عليها اسم ولاية

المليون زبونة وهي أكبر الوعود الانتخابية وأكثرها استخفافا بأهالي الجهة، وخلص بقوله "بين الحمى التيفية والوعود الانتخابية تظل تطاوين تحت وطأة السفسطة السياسية".

أمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - تشدد السلطات التونسية على أنها نجحت في كبح انتشار فيروس كورونا وأنها حققت انتصارا صحيا من حقها الإشادة به، غير أن ظهور وباء جديد بمدن الجنوب من شأنه أن يختبر مرة أخرى قدرة الحكومة ووزارة الصحة تحديدا على الحفاظ على أرواح مواطنيها. وتشهد مدن الجنوب مثل تطاوين وقابس وقبلي، في الأونة الأخيرة، ارتفاعا مقلقا لبيكتيريا التيفوئيد (الحمى التيفية)، وفيما لم تحدد بعد وزارة الصحة الأسباب الحقيقية وراء ظهور هذا الوباء، يعزو السكان ذلك إلى غياب المرافق الأساسية اليومية مثل الماء وتقصير حكومي مرده سنوات طويلة ومريرة من التهميش، نتج عنه تدهور للأوضاع الصحية.

وشخصت مصادر طبية محلية وباء التيفوئيد التقيضي، وأوضحت أنه ناتج عن "بيكتيريا السلمونيلا التيفويدية وهي نادرة الظهور في الدول المتقدمة ولا تزال تشكل خطرا يهدد الصحة في الدول النامية لاسيما بالنسبة إلى الأطفال. وتنتقل هذه الحمى من خلال الطعام أو الشراب الملوث أو الاتصال المباشر بالشخص المصاب وعادة ما تتضمن العلامات والأعراض ارتفاع درجة الحرارة والصداع والأما في البطن (الإسك أو الإسهال) وقد تؤدي إلى موت عدد من المصابين بها نتيجة لمضاعفاتها التي تصل إلى الأعصاب".

وتعد قبلي أول منطقة شهدت انتشار الوباء بتسجيلها 60 حالة إصابة. وقالت وزارة الصحة "وقعت السيطرة تماما على هذا المرض سريع الانتشار في قبلي، عبر تطويق السبب المنتمل في وحدات وبغائية لمعالجة وتصفية وتحلية المياه وبيعها في ظروف غير صحية تماما". كما أكدت السيطرة على انتشار العدوى بقابس التي سجلت 30 حالة ما زالت حالتان منها فقط تقيم بالمستشفى فيما يتماثل بقية المصابين للشفاء.

ومع ذلك، فإن جهود السيطرة على الوباء في تطاوين لم تكمل بالنجاح مع ارتفاع سريع ومقلق لعدد الإصابات. وعلى سبيل المثال، قاد تفشي العدوى إلى إصابة 25 من تلاميذ البكالوريا بأحد معاهد الجهة، نتيجة عدوى من إحدى التلميذات المصابة بالمرض.

وأوضح إبراهيم غرغار، المدير الجهوي للصحة في تطاوين، لـ "العرب" أن "العدد الجملي للإصابات بلغ 350 إصابة وتتراوح أعمار المصابين بين 4 و70 عاما". وكشف غرغار أن "فريقا بحثيا أخذ عينات تحليل وتوصل إلى أن المياه غير الصالحة للشرب ومياه حنيفة غير مراقبة صحيا وعدم تعقيم الخضار والفاصوليا، إضافة إلى مشروب 'اللاقي' (مشروب مستخلص من جمار النخل)، كان وراء انتشار الحمى".

وكانت بلدية تطاوين قد أصدرت قرارا بمنع بيع واستهلاك مشروب اللاقي مرجحة أنه السبب المباشر وراء انتشار هذه الحمى، في حين ترجح جهات أخرى أن السبب المباشر هو الماء الملوث الذي يستهلكه المواطن. وحذر غرغار من تداعيات اضطرابات المياه في الجهة التي يصعب على المواطن فيها تطبيق إجراءات السلامة. وبين أن وزارة الصحة بصدد تقييم الوضع الوبائي بتطاوين، وعلى إثره ستحدد برنامجا هدفه تطويق نهائي لهذه البكتيريا. ويذهب بعض المتابعين إلى الاستنتاج أن انتشار الحمى محاربة كورونا قاد إلى إهمال الطواقم الصحية بقية الأمراض

الليرة السورية رفعت الحكومة السعر الذي تدفعه من السعر المعلن في بداية الموسم وهو 225 ليرة للكيلوغرام إلى 425 ليرة. لكن السلطة المحلية التي يقودها الأكراد لجأت في مواجهة انهيار العملة وخوفا من تداعيات العقوبات الأميركية على الاقتصاد في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى رفع سعر شراء القمح المحلي بل وربطته أيضا بالسعر السائد للدولار وتهدت بدفع 17 سنتا أميركيا للكيلوغرام مهما انخفض سعر الليرة.



طوابير الخبز تطول في سوريا

المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مارس، تلقت السلطات الروسية داء بإرسال الكمية الكاملة التي وعدت بها من القمح كمساعدات إنسانية منذ 2019 وقدرها 100 ألف طن.

وأوضحت إليزابيث تسوركوف الباحثة بمعهد أبحاث السياسة الخارجية في الولايات المتحدة وهي متخصصة في الشأن السوري "ربما للمرة الأولى منذ بداية الانتفاضة السورية تشهد في الأساس نقصا في الخبز المدعوم بالمخازن وهذا أدى إلى ظهور سوق سوداء راجحة". وتعد روسيا، أكبر مصدر للقمح في العالم، موردا دائما للقمح إلى سوريا لكن حجم مساعدات القمح لدمشق لا يلبى الطلب. ولا توضح بيانات الجمارك الروسية حجم الإمدادات لسوريا كما أن حجم هذه الإمدادات يتباين بشدة.

وأوضح مصدر في قطاع القمح الروسي "الإمدادات مستمرة. ومع ذلك توجد مشاكل في السداد وفي توفر السفن المستعدة لتسليم شحنات تلك الوجهة". وقدر المصدر أن حوالي 150 ألف طن فقط من مبيعات القمح التجارية وصلت إلى سوريا في الفترة من يوليو تموز 2019 إلى مايو أيار 2020.

سباق على شراء المحصول

حسب الحكومة فإن السبب في طوابير الخبز هي مشاكل تقنية وقد أعلنت في بداية موسم شراء القمح في يونيو أنها ستشتري الإنتاج المحلي كله.

وبحلول منتصف يونيو قالت مؤسسة الحبوب إنها اشترت حتى ذلك الحين حوالي 212 ألف طن. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن حوالي 700 ألف طن من المحصول الإجمالي تزرع في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة هذا العام. غير أن المحافظات الثلاث التي تمثل أكثر من 70 في المئة من الإنتاج تقع في الغالب في أيدي فصائل قوات سوريا الديمقراطية الذي تقوده وحدات حماية الشعب الكردية.

وكانت الحكومة قد دابت على إغراء المزارعين ببيع محاصيلهم بدفع سعر أعلى من منافسيها حتى إذا ظل القمح في مناطق خارج سيطرتها.

وفي العام الجاري ومع انهيار الليرة السورية رفعت الحكومة السعر الذي تدفعه من السعر المعلن في بداية الموسم وهو 225 ليرة للكيلوغرام إلى 425 ليرة. لكن السلطة المحلية التي يقودها الأكراد لجأت في مواجهة انهيار العملة وخوفا من تداعيات العقوبات الأميركية على الاقتصاد في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى رفع سعر شراء القمح المحلي بل وربطته أيضا بالسعر السائد للدولار وتهدت بدفع 17 سنتا أميركيا للكيلوغرام مهما انخفض سعر الليرة.

الأمن الغذائي السوري مهدد تحت وطأة عقوبات أميركية جديدة

نقص حاد في الخبز يضاعف المتاعب الاقتصادية لنظام الأسد



واستعاد الرئيس السوري السيطرة على جانب كبير من بلاده من أيدي المعارضة المسلحة بمساندة روسيا وإيران. غير أن مناطق زراعة القمح لا تزال في أيدي مقاتلين تحت قيادة كردية بعد أن سيطروا على أراض كانت تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

وقد انخفض إنتاج سوريا بشدة منذ نشوب الصراع. فقد اعتادت إنتاج أربعة ملايين طن في أعوام وفرة الإنتاج واستطاعت تصدير 1.5 مليون طن. أما في العام الجاري فتقدر منظمة الأغذية والزراعة أنها أنتجت ما بين 2.1 مليون و2.4 مليون طن. وتوقع الحكومة أن يبلغ الإنتاج 2.8 مليون طن.

بين الخبز والسياسة

يبلغ الطلب في مختلف أنحاء البلاد حوالي أربعة ملايين طن مما يعني أنه يجب سد العجز بالاستيراد من الخارج. غير أن مناقصات الاستيراد الدولية التي تنظمها المؤسسة السورية العامة للحبوب التابعة للدولة وهي المشتري الرئيسي للحبوب في سوريا صادفت فشلا متكررا منذ العام الماضي. وامتنعت الحكومة عن التعليق على عدد الصفقات التي تمكنت من إبرامها.

وفي حين أن العقوبات الغربية لا تقيد مشتريات الغذاء فإن القيود المصرفية وقرارات تجميد الأصول جعلت من الصعب على معظم الشركات التجارية إبرام تعاملات مع سوريا.

وقال أيمن عبدالنور المحلل السياسي المقيم في الولايات المتحدة "هم يستوردون كميات إلى لبنان ثم ينقلونها إلى سوريا برا ما لم تقدم روسيا شحنات مباشرة من الحكومة للحكومة وعندها يمكنها تسليمها في (ميناء) اللاذقية". وأضاف "أما الآن فقد أغلقت هذه النافذة بسبب المشاكل في لبنان". وتظهر البيانات أن مؤسسة الحبوب طرحت منذ يونيو سنة 2019 ما لا يقل عن عشر مناقصات دولية لشراء ما بين 100 ألف و200 ألف طن من القمح ولم تعلن نتائج معظمها.

ونقلت وسائل إعلام عن يوسف قاسم رئيس المؤسسة العامة للحبوب قوله إنه تم التعاقد على 1.2 مليون طن من القمح الروسي خلال 2019 بما قيمته 310 مليون دولار.

وحاولت المؤسسة مفاوضة بعض القمح السوري الصلد المستخدم في صناعة المعكرونة بالقمح اللين المستخدم في صناعة الخبز مرتين في سبتمبر أيلول 2019 دون أن تعلن عن نتيجة هذا المسعى. وعندما بدأت طوابير الخبز تطول في

بات الأمن الغذائي في سوريا على شفا الانهيار بسبب تداعيات العقوبات الأميركية الجديدة على الاقتصاد، حيث يلوح في الأفق نقص حاد في الخبز من شأنه أن يضاعف المتاعب الاقتصادية للرئيس السوري بشار الأسد، كما من شأنه أن يعيق معاناة السوريين الذين يعيش الجزء الأكبر منهم تحت خط الفقر.

مها الدمان وإلن فرانسيس

بيروت - حذر مسؤول في الأمم المتحدة وناشطون ومزارعون من أن سوريا قد تواجه نقصا حادا في الخبز للمرة الأولى منذ بداية الحرب، فيما يمثل تحديا جديدا للرئيس بشار الأسد وهو يواجه تراجعا اقتصاديا وعقوبات أميركية جديدة.

وأي اضطرابات كبيرة في نظام دعم الخبز المعمول به في سوريا قد تضعف وضع الحكومة وتهدد السوريين المعتمدين اعتمادا كبيرا على القمح في وقت يدفع فيه التضخم الجامح أسعار المواد الغذائية للارتفاع.

وقال مايك روبسون ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في سوريا "تمة أدلة بالفعل على أن الناس بدأت تستغني عن وجبات". وأضاف "إذا ظلت العملة تحت الضغط فسيكون من الصعب الحصول على الواردات وربما تشهد الشهور التي تسبق محصول القمح لعام 2021 نقصا حقيقيا".

ويعاني الاقتصاد السوري من انهيار تحت وطأة الصراع المعقد متعدد الأطراف في عامه العاشر ومن أزمة مالية في لبنان تعمل على خلق مورد حيوي للدولارات.

وتسبب ارتفاع الأسعار في زيادة مصاعب الحياة للسوريين الذين يعانون من ويلات حرب سقط فيها مئات الألوف ورحل خلالها الملايين عن ديارهم. وتشير بيانات برنامج الأغذية العالمي إلى أن عدد الذين يقدر أنهم "لا يتسرعون بالأمن الغذائي" في سوريا ارتفع من 7.9 مليون فرد إلى 9.3 مليون فرد.

وقالت يارا التي تعمل موظفة بالدولة "راتبي (الشهري) البالغ 50 ألف ليرة (21 دولارا في السوق غير الرسمية) يكفي بالكاد بضعة أيام وأنا أعيش بالدين. الناس يبيعون أثاثهم.. هذا شيء لم يحدث من قبل في حياتنا".

وفي يونيو، فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات على سوريا هي الأكثر شمولاً حتى الآن، وتقول واشنطن إن قانون العقوبات المعروف باسم قانون سيزر يستبعد المساعدات الإنسانية ويهدف إلى محاسبة الأسد وحكومته على جرائم حرب.

وتحمل السلطات السورية العقوبات الغربية مسؤولية المصاعب الكثيرة التي يواجهها المواطن العادي. وكانت العملة السورية ظلت مستقرة حول 500 ليرة مقابل الدولار لعدة سنوات ثم شهدت هبوطا سريعا في العام الماضي وبلغت مستوى متدن



استعاد الرئيس السوري السيطرة على جانب كبير من بلاده من أيدي المعارضة المسلحة. غير أن مناطق زراعة القمح لا تزال في أيدي مقاتلين تحت قيادة كردية بعد أن سيطروا على أراض كانت تخضع لسيطرة داعش